فرنسيتان تفران من مناطق سيطرة داعش بدافع الجوع وليس الندم

| وكالات

أظهرت فرنسيتان من زوجات مسلحي تنظيم داعش الإرهابي عدم ندمهما على القدوم إلى مناطق سيطرة التنظيم بشرق سورية، وزعمتا أن المناطق التي يسيطر عليها «هي المكان المثالي لممارسة إسلامهما بحرية»، ورفضتا إدانة الاعتداءات التي تعرضت لها باريس في ٢٠١٥، لأنها جاءت بدافع «الانتقام».

ووصلت المرأتان الفرنسيتان إلى مخيم «الهول» بريف الحسكة المخصص لعائلات داعش بعد فرارهما من آخر جيب للتنظيم في شرق سورية «بدافع الجوع أكثر من الندم»، بحسب وكالة «ا ف ب» للأنباء.

والفرنسيتان اللتين استخدمتا أسماء كلويه (٢٩ عاماً) وشيماء (في الثلاثينيات من عمرها) المستعارة، من بين ٥٠٠ سيدة أجنبية وصلن خلال الأشهر الأخيرة إلى المخيم. وأشارت الوكالة إلى إدراك كلويه وشيماء «تردد الحكومة الفرنسية إزاء استعادة نساء وأطفال» مسلحي داعش، موضحة أن شيماء، هربت مع زوجها وأطفالها قبل نحو أسبوعين من آخر جيوب سيطرة التنظيم وسلموا أنفسهم إلى «قسد».

وزعمت شيماء «نحن لم نكن متفقين مع مسلحي التنظيم هناك»، وأضافت: «لكن لم يكن بإمكاننا أن نقول شيئاً، كان علينا أن نلتزم الصمت»، على حين قالت كلويه: كان مسلحو التنظيم يقولون لنا «سنقطع رؤوسكن ونغتصبكن»، موضحة أنها تمكنت من الهرب بمساعدة مهرّب مقابل دفع مبلغ خمسين دولاراً.

ولفتت الوكالة إلى أن شيماء، وبعد الضيق الذي شعرت به خلال الأسابيع الأخيرة جراء الحصار الذي فرضته «قسد»، ومحاولتها تجنّب القصف وعدم توافر أي طعام تقدمه لأطفالها الثلاثة، أبدت رغبتها بالعودة إلى فرنسا، على حين اشترطت كلويه للعودة أن تتمكن من «ممارسة الإسلام فيها (في فرنسا) بكل حرية وأن تبقى قرب أطفالها». وعبرت كلويه وشيماء عن «خيبة أملهما» من داعش، لكنهما اعتبرتا أن المناطق التي يسيطر عليها داعش «هي المكان المثالي لممارسة إسلامهما بحرية».

وتحفظت كلويه على إدانة الاعتداءات التي تعرضت لها باريس في ٢٠١٥، وزعمت أن «أولئك الذين فعلوا ذلك أرادوا الانتقام» من الضربات التي توجهها فرنسا في سورية.

وأبدت الفرنسيتان أملهما في حال عودتهما إلى فرنسا، أن تحصلا على عقوبة خفيفة، وقالت كلويه: «آمل أن تتم محاكمتنا بشكل عادل، كل حالة على حدة»، على حين لم تمانع شيماء أن تتعرض لـ«عقوبة سجن غير طويلة» تمكنها من مواصلة حياتها و«الاستمتاع» مع أطفالها.

السعودية ومصر تساندان واشنطن.. وللإمارات موقف آخر

أميركا تضغط على دول خليجية لعدم إعادة العلاقات مع سورية

| وكالات

أكد مسؤولون غربيون وخليجيون، أن الولايات المتحدة الأميركية تمارس ضغوطاً على دول خليجية لمنعها من إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع سورية، بما فيها الإمارات التي أعادت افتتاح سفارتها في دمشق.

ونقلت وكالة «رويترز» للأنباء عن ثلاثة مصادر سياسية خليجية ومسؤول أميركي ودبلوماسي غربي كبير: إن مسؤولين أميركيين وسعوديين تحدثوا مع ممثلين لدول الخليج الأخرى وحثوهم على عدم إعادة العلاقات مع سورية. ولفتت إلى أن هؤلاء المسؤولين يريدون على وجه الخصوص ألا تدعم تلك الدول عودة سورية إلى الجامعة العربية وأن تظل السفارات مغلقة ليس فيها سوى صغار العاملين.

ونقل الوكالة عن المسؤول الأميركي رداً على سؤال عن الضغوط الدبلوماسية لاستمرار قطع العلاقات، قوله: إن «السعوديون عون كبير في الضغط على الآخرين. كما أن قطر تفعل الصواب»، لافتاً إلى أن الولايات المتحدة «سعيدة» لأن بعض دول الخليج تستخدم ما سماه «المكابح».

وأشارت الوكالة إلى أن غياب الدعم من واشنطن والرياض، عن القوة الرئيسية في المنطقة، الداعية إلى إعادة العلاقات مع سورية، «سيزيد من صعوبة حصول دمشق على الاستثمارات اللازمة لإعادة الإعمار».

لكن الإمارات التي أعادت في كانون الأول الماضي فتح سفارتها في دمشق، تعتقد أن على الدول العربية احتضان سورية بسرعة «لإخراج دمشق من التحالف مع إيران»، بحسب الوكالة التي ذكرت أن «السعودية وقطر تؤيدان النهج الأميركي».

ونقلت الوكالة عن مصدر خليجي لم يوضح هويته أو صفته: إن الإمارات ترى في الرئيس بشار الأسد «الخيار الوحيد»، لافتاً إلى أن الإمارات سبق أن دعمت ميليشيات مسلحة خلال سنوات الأزمة السورية «غير أن دورها كان أقل بروزاً من دور السعودية وقطر» وأن دعمها كان يتركز في الأغلب على ضمان عدم هيمنة من سماها «القوى الإسلامية».

وقال المسؤول الأميركي: إن ذلك (فتح الإمارات لسفارتها في دمشق) كان دفعة كبيرة للرئيس الأسد وإن الولايات المتحدة «انتقدت الإماراتيين».

وسبق لوزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية أنور قرقاش، أن قال للصحفيين خلال إفادة في واشنطن: «في السنوات السبع الأخيرة كان النفوذ العربي في سورية صفراً بالتأكيد. وصفر النفوذ العربي كارثة».

وأضاف: إن أبو ظبي أعادت العلاقات الدبلوماسية مع دمشق لكي تكون «أقرب للواقع على الأرض»، لافتاً إلى ضرورة أن تنشط دول عربية أخرى «لملء الفراغ» الذي شغلته روسيا وإيران اللتان تؤيدان سورية وتركيا التي تساند الإرهابيين.

وذكر الدبلوماسي الغربي الكبير: إن واشنطن تضغط معترضة على إعادة سورية إلى الجامعة العربية وإن السعودية ومصر تعملان على «إبطاء» هذه الإعادة.

ولفتت الوكالة إلى امتناع العواصم الخليجية عن التعليق وهو ما فعله أيضاً متحدث باسم وزارة الخارجية الكويتية.

وذكرت الوكالة أن المتحدث باسم وزارة الخارجية الكويتية قال رداً على سؤال، إذا كانت الكويت قد تلقت طلباً من واشنطن أو الرياض للإحجام عن تطبيع العلاقات مع سورية: إن «أي عودة محتملة للعلاقات معها (سورية) لا يمكن أن تتم إلا من خلال الجامعة العربية».

وفي كانون الأول الماضي أيضاً أكد وزير الخارجية الكويتي أن بلاده ستعيد فتح سفارتها في دمشق ما أن تسمح الجامعة العربية بذلك.

ونقلت الوكالة عن مسؤول خليجي: إنه ليس لدى السعودية أي خطط الآن لتطبيع العلاقات، مضيفاً: إن «كل شيء معلق».

وكان وزير خارجية قطر زعم في كانون الثاني الماضي أن بلاده لا ترى أي بوادر «مشجعة» تدعو إلى إعادة العلاقات العادية مع سورية. وذكرت الوكالة، أن «أبو ظبي تأمل أن تتمكن في نهاية الأمر من إقناع سورية بالتحرك صوب نموذج الإمارات الداعم للأعمال وبأن بوسع دبي أن تلعب دوراً كمركز للتجارة مع سورية».

وزار الشهر الماضي وفد اقتصادي سوري، برئاسة عضو مجلس الشعب محمد حمشو، الإمارات لبحث التعاون المحتمل في مجالات التجارة والبنية التحتية والزراعة والسياحة واللوجستيات والطاقة المتجددة.

ونقلت «رويترز» عن دبلوماسي غربي ثان رفيع: إنه سيكون من الصعب، في غياب عملية سياسية تقودها الأمم المتحدة، رفع العقوبات (عن سورية) بما يمهد السبيل أمام الاستثمارات، مضيفاً: «لا أعتقد أن هذه هي نهاية الحرب وأن الوقت حان لإعادة الإعمار».

من إعادة افتتاح السفارة الإماراتية في دمشق (سانا – أرشيف)

وزير كوبي: ثابتون بدعم سورية في مواجهتها للإرهاب

| وكالات

أكد وزير الثقافة الكوبي ألابيدوا ألونسوا ثبات دعم بلاده لسورية في مواجهتها للإرهاب، على حين أشار سفير سورية لدى هافانا إدريس ميا إلى أهمية تعزيز العلاقات بين البلدين.

وأعرب ألونسوا خلال لقائه مع سفير سورية في كوبا بحسب وكالة «سانا» للأنباء عن دعم بلاده الثابت لسورية في مواجهة الحرب الإرهابية التي تتعرض لها ولإيجاد حل سياسي للأزمة يقوم على احترام سيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

واستنكر ألونسوا الحرب القذرة التي شنت على سورية، منوهاً بصمود الشعب السوري في مواجهة الإرهاب.

وأكد الوزير الكوبي أن سورية وكوبا تملكان ثقافتين غنيتين، مشدداً على أهمية تعريف كل شعب بثقافة الآخر الأمر الذي من شأنه تعزيز العلاقات بين الشعبين والبلدين الصديقين.

من جهته، أكد ميا أهمية تعزيز العلاقات بين سورية وكوبا وخاصة في المجال الثقافي والعمل على إقامة أسابيع ثقافية لكلا البلدين وأسبوع للسينما السورية الكوبية ومعارض للفنون التشكيلية.

مسؤول تشيكي سابق: أردوغان متورط مع داعش في سورية

| وكالات

اعتبر نائب وزير الدفاع التشيكي السابق ياروميرنوفوتني، أن رئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان متورط مع تنظيم داعش الإرهابي في نهب الآثار والنفط من سورية، وأن العلمانية في سورية تزعجه.

ونقلت وكالة «سانا» للأنباء عن نوفوتني، تأكيده، في حديث لموقع إلكتروني «تورط نظام أردوغان في التجارة غير المشروعة مع داعش بالآثار والنفط الذي تم نهبه وسرقة من سورية.

وأوضح نوفوتني، أن أردوغان سعى منذ بداية الأزمة في سورية إلى تدخل عسكري أجنبي فيها، لافتاً كذلك إلى أن الأخير حاول بناء المجتمع التركي وفق قواعد حركة «الإخوان المسلمين» المتطرفة «ولذلك يزعجه وجود الدولة العلمانية في سورية المجاورة».

وأكد نوفوتني أن دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة ومن ورائها السعودية والخليج وظفت ملايين الدولارات لدعم داعش سعياً منهم لتدمير سورية، إلا أنهم وبعد هزيمة هذا التنظيم في سورية والعراق اضطروا إلى العمل على نقل متزعمي التنظيم إلى أفغانستان وآسيا الوسطى.

ولفت نوفوتني إلى أن الأميركيين كانوا على الدوام فاشلين في السياسة الخارجية ولم يربحوا في السنوات الأخيرة أي حرب رغم أنهم فجروا الكثير منها ونشروا الفوضى كما حصل في العراق عام ٢٠٠٣ وغيرها.

أمس الأول، أكد رئيس قسم الأمن الدولي في كلية السياسة العالمية في جامعة موسكو ألكسي فينينكو أن «الوضع في إدلب وشمال سورية ووجود الإرهابيين المتطرفين فيها مرتبط بالرغبة الأميركية في الإبقاء على الوضع القائم وهذا يدل على أن الأميركيين يريدون إبقاء الجيوب الإرهابية لتحريكها مجدداً في وقت لاحق لإثارة أزمة ثانية في سورية لذا فإن عودة إدلب إلى سيطرة الدولة السورية ستشكل ضربة مؤلمة للولايات المتحدة».

من جانبه قال نائب مدير معهد أوروبا التابع لأكاديمية العلوم الروسية فلاديسلاف بيلوف: إن «التغييرات الإيجابية الجارية اليوم في سورية وما أنجزه الجيش (العربي) السوري من استعادة لمناطق واسعة من سيطرة الإرهابيين تنعكس سلباً على الخطط الأميركية التركية التي تحاك لسورية».

ورأى بيلوف، أن التطورات أثبت أن أعداء سورية لا يقتصرون على الأميركيين والنظام التركي بل يشملون أيضاً «إسرائيل» والنظام السعودي.

إحدى زوجات مسلحي داعش من الجنسية الفرنسية في مخيم الهول للنازحين في الحسكة (أ ف ب – أرشيف)

«روستيخ» الروسية مستعدة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية في سورية

| وكالات

أكدت شركة «روستيخ» الحكومية الروسية، استعدادها لتنفيذ مشاريع البنية التحتية في سورية، وتزويد البلاد بالمعدات والآلات اللازمة لذلك.

وقال المدير العام للشركة سيرغي تشيميزيف خلال معرض «آيديكس-٢٠١٩» في الإمارات: «أود التعليق على مجال موضوعي منفصل، هو إعادة إعمار سورية في مرحلة ما بعد الحرب، إذ تملك «روستيخ» والشركات التابعة لها صلاحيات تنفيذ مشاريع البنية التحتية، كما أنها مستعدة لتزويدها بالمعدات والآلات اللازمة»، وذلك وفق وكالة «سبوتنيك» للأنباء.

وأشار تشيميزيف إلى أن إحدى المهام الأولى التي تواجه السلطات السورية، تكمن في إعادة ربط السكك الحديدية، مؤكداً استعداد شركة «أورال فاغون زافود» الروسية لتزويد الشركاء السوريين بمجموعة واسعة من السكك الحديدية، بالكمية اللازمة لتجديد السكك الحديدية في البلاد.

وبحسب «سبوتنيك»، أبدى السوريون اهتمامهم بمعدات بناء الطرق، التي تصنعها «روستيخ»، من آلات التحميل والجرافات القوية والجرارات الثقيلة، وكذلك تحظى جرارات «ديت-٤٠٠» الروسية ذات التحكم الإلكتروني باهتمام كبير.

ولفت تشيميزيف إلى حاجة سورية الماسة لمثل هذه التقنيات، وكشف عن أن ممثلي الجهات الحكومية السورية، زاروا مصنع «أورال فاغون زافود» للاطلاع عليها، معربا عن استعداد الجانب الروسي لتوفير المعدات اللازمة بالكامل.

وأشار إلى أن آلات «أورال فاغون زافود»، من جرافات وآلات الحمل وآلات وضع الأنابيب، تملك إمكانيات كبيرة في الشرق الأوسط وشرق إفريقيا.

وبينما اقترحت الشركة الروسية كجزء من تنويع الإنتاج مشروع مصانع لفرز النفايات، أشار تشيميزيف إلى أنه اتجاه واعد، إذ سيوفر الفرز الآلي أكثر من ١٠٠ ألف طن من النفايات الصلبة واستخراج نحو ٣٠ في المئة من الموارد الثانوية.

رُب وقاحة نافعة

أحمد ضيف الله

بعد أن أكد رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي في الـ٩ من كانون الأول ٢٠١٧ طي ثلاثة أعوام من المعارك بالانتصار الكبير على تنظيم داعش الإرهابي، معلناً «انتهاء الحرب على داعش». أعلن رئيس اللجنة الأمنية في المجلس النيابي السابق في بيان له في الـ١٣ من شهر شباط ٢٠١٨، أنه «بعد القضاء على عصابات داعش الإرهابية فإننا اليوم لسنا بحاجة إلى وجود قوات أجنبية وهبوط وإقلاع طائرات أميركية من دون ضوابط وسيطرة عراقية كاملة على الأجواء»، مؤكداً أن «لجنة الأمن والدفاع النيابية ترفض أي جهة أجنبية تحاول فرض وجودها على الأراضي العراقية». وفي الأول من آذار ٢٠١٨ قرر المجلس النيابي السابق، أنه «بعد إعلان النصر النهائي على المجاميع الإرهابية، ندعو الحكومة إلى وضع جدول زمني لمغادرة القوات الأجنبية الأراضي العراقية».

إلا أن وقائع الأحداث السياسية التي مر بها العراق حالت دون حسم موضوع القوات الأميركية والأجنبية في العراق، إذ أدت الخلافات بشأن صحة نتائج الانتخابات النيابية الرابعة التي جرت في الـ١٢ من أيار ٢٠١٨ إلى تأخر تصديق المحكمة الاتحادية العليا على نتائجها لغاية الـ١٩ من آب ٢٠١٨، ومن ثم تسبب الجدل بشأن الكتلة النيابية الكبرى إلى تأخر انعقاد جلسة انتخاب رئيس المجلس النيابي حتى الـ١٥ من أيلول ٢٠١٨، على حين لا يزال تعثر إنهاء التشكيلة الحكومية برئاسة رئيس الوزراء الجديد عادل عبد المهدي مستمراً من دون اكتمالها حتى تاريخه.

وما من شك أن قيام الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الـ٢٦ من كانون الأول ٢٠١٨، بدخول العراق خلسة لتفقد قواته في قاعدة (عين الأسد) في محافظة الأنبار من دون إعلام الحكومة العراقية بها، أعاد الدفع مجدداً بموضوع القوات الأميركية والأجنبية في العراق إلى ساحات التداول، حيث مثلت وقاحة ترامب هذه انتهاكاً صارخاً لسيادة بلد مستقل بتجاوزه كل الأعراف والأصول الدبلوماسية، عاكسة مدى الاستفزاز والاستهتار والتعامل الاستعلائي مع العراق وحكومته. عزز ذلك لاحقاً السلوك القبيح للقوات الأميركية في انتهاك السيادة الوطنية العراقية. ففي الـ٤ من كانون الثاني ٢٠١٩، ووسط اندهاش البغداديين، تجول نائب قائد عمليات التحالف الدولي في العراق الجنرال أوستن رينفورث بصحبة عناصر من قواته ومرافقة جليل الربيعي قائد عمليات بغداد في شارع المتنبي، شارع الكتب والثقافة الشهير وسط بغداد، في أول ظهور علني وغريب للقوات الأميركية في بغداد منذ سنوات، حيث أثار ذلك جدلاً حاداً في الأوساط السياسية والشعبية حول المغزى والمعنى من ذلك، وهو ما دفع متظاهرين بعد ساعات من الجولة بإحراق العلم الأميركي خلال وقفة احتجاجية في ساحة التحرير وسط بغداد، مطالبين بمنع تكرار نزول القوات الأميركية إلى الشارع مجدداً.

وفي الـ١٥ من الشهر ذاته، قامت قوات أميركية راجلة بإجراء استطلاع ميداني لقوات الحشد الشعبي المرابطة على الحدود السورية العراقية، موجهة أسئلة إلى الشرطة الحدودية والجيش عن عدد المواقع القتالية على الحدود وكمية الذخائر ونوع الأسلحة وعدد الأفراد في كل موقع، ما دفع قيادة عمليات الأنبار للحشد بمنع هذه القوات من متابعة استطلاعها والاقتراب من قاطع الحشد الشعبي، ما اضطرها إلى العودة إلى قاعدتها في (بئر المراسمة)، حيث اعتبر قائد عمليات الحشد الشعبي في محافظة الأنبار بحسب بيان له، أن «تلك المعلومات غاية في الخطورة وتكشف سرية القوات المرابطة ما يجعل استهدافها سهلاً».

وعلى حين فوجئ أهالي مدينة الفلوجة في محافظة الأنبار في الـ٢٦ من الشهر ذاته، بتجوال استعراضي استفزازي لقوات أميركية مسلحة في أحياء الرسالة والشهداء وجبيل ونزال للمدينة. اعترضت قوات الحشد الشعبي في الأول من شباط الحالي قوة أميركية راجلة، ومنعتها من إجراء جولة ميدانية لها في مناطق قريبة من القصور الرئاسية في مدينة الموصل، بقطع الطريق عليها وتحذيرها بصورة مباشرة من مواصلة التقدم في الجولة، ما اضطرها إلى الانسحاب بسرعة وسط غطاء جوي تحسباً لأي عمل ضدها.

إن إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب في حوار مع قناة CBS الأميركية في الـ٣ من شباط الجاري، أن «لدينا قاعدة عسكرية رائعة وغالية التكلفة في العراق، وهي مناسبة جداً لمراقبة الوضع في جميع أجزاء منطقة الشرق الأوسط المضطربة، وهذا أفضل من الانسحاب»، وهي قاعدة (عين الأسد)، موضحاً «أريد أن أراقب إيران»، أعاد فتح ملف وجود القوات الأميركية في العراق، حيث سارعت أغلب القوى السياسية في بيانات لها إلى اعتبار أن «الحديث عن قواعد أميركية وعن استخدامها لمواجهة دول جوار يتعارض مع الدستور العراقي والاتفاقيات بين العراق والولايات المتحدة، التي تم التوافق عليها في كل مراحل المشاركة الأميركية ضمن التحالف الدولي لمقاتلة داعش، حيث حرص العراق على أن تكون المشاركة الأميركية ضمن قوات التحالف الدولي وفقاً للسيادة العراقية لأغراض الدعم اللوجستي والاستخباري والتدريب العسكري»، مشيرة إلى أن «تصريحات ترامب الأخيرة تكشف عن حقيقة المشروع الأميركي في استهداف دول الجوار»، مؤكدة أن الوجود الأميركي «ليس لمساعدة العراق، وإنما لتأمين الكيان الإسرائيلي، واستعمال الأراضي العراقية منصة للاعتداء على دول الجوار»، رافضة «وبشدة أن يكون العراق ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية، أو منطلقاً لمراقبة دول الجوار أو استفزازها أو التعدي عليها».

وعلى حين استغرب رئيس الجمهورية برهم صالح خلال (ملتقى الرافدين الدولي) المنعقد في بغداد في الـ٥ من شباط الحالي تصريحات الرئيس الأميركي، مؤكداً أن «ترامب لم يطلب موافقة بغداد لإبقاء قوات بلاده في العراق لمراقبة إيران»، وأنه «ليس من ضمن الاتفاقات وجود القوات الأميركية لمراقبة نشاطات إيران».

قال رئيس مجلس الوزراء عادل عبد المهدي خلال مؤتمره الأسبوعي في الـ٥ من شباط الحالي: «نختلف مع الجانب الأميركي بشأن التصريحات الأخيرة ونحن نرفض هذا المفهوم وهذه التصريحات غير مفيدة ويجب التراجع عنها».

بالمقابل، قال عادل عبد المهدي في بيان له في الـ٦ من شباط الجاري، عقب استقباله محافظ البنك المركزي الإيراني عبد الناصر همتي: إن «شعب العراق عانى الحصار ويدرك الضرر الذي يلحق بالشعوب من جرائه، ولن يكون العراق جزءاً من منظومة العقوبات ضد إيران وأي شعب آخر». وكان عادل عبد المهدي قد شدد في الـ١١ من كانون لأول ٢٠١٨، على أن العراق ليس جزءاً من العقوبات الأميركية المفروضة على إيران.

قبل تصريح الرئيس ترامب الأخير، وفي الـ٢٤ من كانون الثاني ٢٠١٩ كانت قد تقدمت كتلة تحالف الإصلاح والإعمار النيابية من خلال بيان لها بمقترح مشروع قانون لإنهاء العمل بالاتفاقية الأمنية المعروفة باسم (صوفا)، وإلغاء القسم الثالث من اتفاقية الإطار الإستراتيجي الموقعتين مع الولايات المتحدة الأميركية، حيث «تم التأكيد في مواد مقترح القانون هذا إنهاء الوجود الأميركي والأجنبي في العراق ومنع أي قواعد عسكرية في العراق وكذلك إنهاء وجود المدربين والمستشارين العسكريين الأميركيين والأجانب في العراق خلال سنة واحدة من تاريخ إقرار هذا القانون».

ومن المؤكد أنه في الثالث من آذار المقبل، سيعاود المجلس النيابي بدء أعمال الفصل التشريعي الثاني، بعد انتهاء عطلته الحالية، وسيشهد مشروع القانون اللمسات الأخيرة عليه، بعدها يُقدم إلى رئاسة مجلس النواب لإدراجه على جدول أعماله لمناقشته ثم إقراره.

إن الضبابية وعدم الشفافية سمتان بارزتان لوجود القوات الأميركية في العراق، إذ ليست هناك معلومات دقيقة أو أكيدة عن عديد هذه القوات، ولا عن أصنافها واختصاصاتها، أو أدوارها الحقيقية وواجباتها. فهل هي قوات استشارية أم للدعم اللوجستي أم غيرها؟ وأين أماكن وجودها بشكل دقيق وصريح. فإن كانت للتدريب فإن أماكن وجودها في الكليات العسكرية أو مواقع التدريب الرسمية للقوات العراقية، وليس على الحدود أو ضمن قواعد عسكرية مستفزة داخل المدن. وإن كانت لمواجهة الخطر العسكري الذي يشكله داعش، فإن هذا الخطر قد زال. وفي هذه الحالة، ما الأرضية القانونية لبقاء هذه القوات الآن؟ وما الدوافع الخفية وراء سحب القوات الأميركية من سورية، وفي الوقت ذاته تعزيز وجودها ضمن قاعدة (عين الأسد) التي يبدو أن مسرح عملياتها الأمني سيمتد إلى مناطق غربي العراق للإشراف على طريقي بغداد عمان، وبغداد دمشق الدوليين.

إن التصريحات الوقحة للرئيس الأميركي دونالد ترامب والسلوك الوقح لقواته في العراق سيسرع في عرض مشروع القانون على المجلس النيابي، فرُب وقاحة نافعة في إقرار القانون وتمريره. وليحيا الغباء.

الوطن
عين على الوطن...
www.alwatan.sy
رئيس التحرير
وضاح عبد ربه
مدير التحرير
جانبلات شكاي
المدير الفني
لارا توما
الاشتراك السنوي (٦٠٠٠) ل.س للأفراد والوزارات والمؤسسات العامة والخاصة
المكاتب في المحافظات
■ دمشق ـ المنطقة الحرة بناء الوطن
هاتف: ٢١٣٧٤٠٠/٣٠٦٥-٠١١
فاكس: ٢١٣٩٩٢٨-٠١١
■ حلب ـ الجميلية ـ مقابل صالة معاوية ـ سنتر الشرق الأوسط ـ طابق ٥
هاتف: ٢٢٧٧٢٥٦-٠٢١ تليفاكس: ٢٢٧٧٢٥٧-٠٢١
■ حمص ـ بناء البلازا غرب مبنى المحافظة طابق ثالث
هاتف: ٢٤٥٤٠٢٠ - ٠٣١ فاكس: ٢٤٥٤٠٢١- ٠٣١
■ اللاذقية ـ شارع المغرب العربي مقابل مالية اللاذقية بناء البازيدو ٣٦ طابق أول
هاتف: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١ فاكس: ٢٣١٢١٨ - ٠٤١
■ طرطوس ـ الكورنيش الشرقي مقابل مركز خدمات سيريتل ـ هاتف: ٣٢٧٤٥٥-٠٤٣ ـ فاكس: ٣١٣٠٩٠